بعض المسائل النحوية عند الباقولي من خلال كتابه (كشف المشكلات في إعراب القرآن)

أ. **محي الدين سليمان إبراهيم حسين** *

د. عبدالرحيم سفيان حامد **

المستخلص:

يحاول هذا البحث إلقاء الضوء على بعض المسائل النحوية التي أثارها الباقولي في كتابة كشف المشكلات، من خلال تفسيره لآيات القرآن الكريم، وتوجيهه للإعراب فيها.

وتألف هذا البحث من محورين: الأول – جاء فيه التعريف بالباقولي (اسمه وكنيته، ولقبه، ووفاته)، والمحور الثاني – جاءت فيه المسائل النحوية عند الباقولي، وقد اتُّبِع فيه المنهج الوصفي التحليلي. وتم ذلك بعرض رأي الباقولي حول المسألة أولاً من خلال آية قرآنية معينة، ثُم إيراد آراء العلماء المطابقة، والمخالفة للباقولي، وتحليلها، وأخيراً ذكر رأي الباحثين في المسألة ما أمكن ذلك وخلص البحث في النهاية إلى نتائج تضمنها الباحثان في الخاتمة.

Abstract

* جامعة زالنجي، كلية اللغات – محاضر .

** جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية اللغات – أستاذ مشارك .

This study attempts to throw light on some grammatical issues which were raised by Albakoli in his book entitled: (Exploring the problems through his interpretation of Holy Quran) and highlighting some aspects of Quranic parsing.

This research comprises of two sections: Albakoli biographical introduction (his name, his nickname, and his death) was presented in section one:

Section two, has presented the grammatical issues as viewed by Albakoli, the researcher has followed the descriptive analytical method, this has been done through reviewing Albakoli'sopinios first, through a Qurane verse, then the opinions of many scholars who were in lime or against Albakoli were also considered with analysis, finally the researcher's view mentioned, the study has presented the research finding in conclusions section.

المحور الأول: التعريف بالباقولي:

أ- اسمه وكُنيته:

هو نور الدين أبو الحسن على بن الحسين بن على الضرير النحوي الباقولي الأصبهاني[1].

وسمي (الضرير) لأنه كان مكفوف البصر، وقد يطلق عليه (البصير) وممن أطلق عليه ذلك الطبرسي[2].

ب- لقبه:

اختلف المترجمون في لقبه، فذكر كل واحد منهم صيغة له، ولكن تلك الصيغ لا تختلف في مؤدّاها[3].

فقد لقبه ياقوت ب(الجامع) فقط، ووافقه في هذا الصفدي[4]، والسيوطي[5]، والبغدادي... [6].

ولقبه القفطي ب(جامع العلوم)[7]، وتبعه الفيروز أبادي[8].

(1) بغية الوعاة للسيوطي 160/2،وكشف الظنون لحاجي خليفة 1493/2م، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: 430.

(2) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات لنور الدين أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي المتوفى سنة 543هـ، دراسة وتحقيق للدكتور عبدالقادر عبدالرحمن السعدي، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 1421هـ - 2001م، 18/1.

(3) معجم الأدباء لياقوت الحموي، 64/13.

(4) نكت الهميان للصفدي: 211.

(5) بغية الوعاة، 160/2.

(6) هدية العارفين للبغدادي 697/1.

(7)إنباه الرواة للقفطي 247/2.

(8) كشف المشكلات 18/1.

ولقبه حاجي خليفة ب(الجامع النحوي)[1]، موافقاً بذلك الطبرسي – الذي كان معاصراً له –فقد وصفه بهذا اللقب إذْ قال ناقلاً عنه في تفسيره (مجمع البيان): (قال صاحب الكشف الجامع النحوي) كما سماه بجامع العلوم أحياناً، وما يأتي من معاصريه يكون مشيراً إشارة قوية على ما كان يسمى به آنذاك[2].

ج- وفاته:

قال الدكتور عبدالقادر عبدالرحمن السعدي محقق كتاب (الكشف):

حين أراد حاجي خليفة أنْ يؤرخ وفاة الجامع النحوي – وهو أقدم من ذكرها – قال أولاً: إنّه كان حيا سنة (535هـ) خمسمائة وخمس وثلاثون، وجاء تاريخه هذا في الجزء الأول من كتاب (كشف الظنون)[3]، وقد تابعه في هذا التاريخ عمر رضا كحالة[4]. ثم جزم بعد ذلك بتاريخ وفاته وجعله سنة (543هـ) خمسمائة وثلاثٍ وأربعون وكان ذلك في الجزء الثاني[5].

قال الدكتور السعدي: وقد رجحت في تاريخ الوفاة سنة (543هـ)، لأن البغدادي جزم بها أيضاً[6]، ولأن حاجي خليفة نفسه قال قبل ذلك عنه "المتوفى بعد سنة خمسٍ وثلاثين وخمسمائة" وهذا يقرب تاريخ وفاته إلى التاريخ الذي رجحناه[7].

المحور الثاني: المسائل النحوية عند الباقولي:

المسألة الأولى: هل يجوز عطف الظاهر على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيده بضمير منفصل؟

---

(1) كشف الظنون 1493/2.
(2) كشف المشكلات 18/1.
(3) كشف الظنون 603/1.
(4) معجم المؤلفين 430/2.
(5) كشف الظنون 1493/1.
(6) هدية العارفين 697/1.
(7) كشف المشكلات 22/1.

دار خلاف بين النحويين في مسألة العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيده بضمير منفصل، فمنهم من يرى جوازه ، ومنهم من يرى خلاف ذلك.

قال أبوالبركات ابن الأنباري : ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام نحو: (قُمْتُ وزيدٌ).

وذهب البصريون إلى أنّه كان هناك توكيد أو فصْل فإنّه يجوز معه العطف من غير قبح.

أمّا الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا: الدليل على أنّه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل أنّه قد جاء في كتاب الله وكلام العرب: قال تعالى: چ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ چ[1]. فعطف (هو) على الضمير المرفوع المستكن في (أستوى) والمعنى: فأستوى جبريل ومحمد بالأفق، وهو مَطلع الشمس، فدل على جوازه، وقال الشاعر:

قَلتُ إذا أَقبَلَت وَزُهرٌ تَهادى* كَنِعاجِ المَلاتَعَ سَّفنَ رَملا[2].

فعطف (زهر) على الضمير المرفوع في (أقبلت) ...

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل وذلك لأنه لا يخلو: إما أنْ يكون مقدراً في الفعل، أو

(1) النجم: 6،7.

(2) البيت من الخفيف لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه: 524. المعنى: عند إقبال المحبوبة في صحبة زهرٍ جميلات يشبهن نعاج الفلاة سلكت طريقاً رملياً، يجعل المشي تبختراً.
اللغة: أقبلت: قدمت، ويعني محبوبته، وزهر جمع زهراء: البيضاء الناصعة البياض، تهادى، تتهادى: تتبختر، النعاج: بقر الوحش، الملا: الفلاة الواسعة، تعسفت: أخذت غير الطريق، أو سرن بغير هداية ولا توخي صواب. والشاهد فيه عطف "وزهرٌ" على الضمير المستكن في (أقبلت) ضرورة، والوجه أن يقال: أقبلت هي وزهر، بتأكيد الضمير المستكن ليقوى ثم يعطف عليه.

ملفوظاً به، فإنْ كان مقدراً فيه نحو "قام وزيدٌ" فكأنه قد عطف اسماً على فعل، وإنْ كان ملفوظاً به نحو (قُمتُ وزيدٌ) فالتاء بمنزلة الجزء من الفعل، فلوا جوزنا العطف عليه لكان أيضاً بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز...[1].

ويظهر أن الباقولي يوافق البصريين في أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل، وقد أشار إلى ذلك عندما تحدث عن قوله تعالى: ﭽ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭼ[2]. حيث قال:

عطف قوله: (آباؤنا) على الضمير في (أشركنا) ولم يقل: ما أشركنا نحن، قالوا: لأن (لا) قد قام مقام الضمير فيقوى الضمير بقوله: (ولا) كما يتأكد بنحن.

وهذا إنما كان يصح أن لو كان (آباؤنا) كانت الواو داخلة عليه، على تقدير ما أشركنا لا وآباؤنا: قال: فأمّا إذا تقدمت الواو على (لا) لم يصح منهم هذا الكلام[3].

وقال سيبويه: وقال الله ﷻ: ﭽ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭼ حسن لمكان لا. {يعني أنه حسن عطف "آباؤنا" على الضمير المتصل في (أشركنا) لما جيْ: ب (لا) تأكيداً} وقد يجوز في الشعر[4].

وقال النحاس: (آباؤنا) عطف على النون والألف، وحسن ذلك لما جئت بلا توكيداً، وقد أفادت معنى النفي عن الجميع وقيل: معنى قوله: ﭽ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين، والكوفيين، تأليف الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي المتوفى سنة 577، المكتبة العصرية صيدا – بيروت، طبعة سنة 1419هـ – 1998م، 474/2.

(2) الأنعام: 148.

(3) كشف المشكلات ، 465/1.

(4) كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى (د.ت) 379/2.

ٹ ٹ چ أي لو شاء الله لأرسل إلى آبائنا رسولاً فنهاهم عن الشرك، وعن تحريم ما أحل فانتهوا فأتبعناهم على ذلك وألفناه ولم تنفر طباعنا[1].

وقال ابن عطية: (ولا آباؤنا) معطوف على الضمير المرفوع في (أشركنا) والعطف على الضمير المرفوع لا يرده قياس...

لكن سيبويه قد قبح العطف على الضمير المرفوع ووجه قبحه أنه لما بني الفعل صار كحرف من الفعل فقبح العطف عليه لشبهه بالحرف، وذلك لقولك: (قمت وزيدٌ) لأن تأكيده فيه يبين معه الاسمية، ويذهب عنه شبه الحرف، وحسن عند سيبويه العطف في قوله تعالى:چ ٹ ٹ ٹچ لمّا طال الكلام ب(لا) فكأن معنى الاسمية اتضح واقتضت (لا) ما يعطف بعدها[2].

وقال العكبري: (ولا آباؤنا) عطف على الضمير في (أشركنا) وأغنت زيادة (لا) عن تأكيد الضمير وقيل ذلك لا يغني لأن المؤكد يجب أنْ يكون قبل حرف العطف، ولا بعد حرف العطف[3].

وقال السمين الحلبي: (ولا آباؤنا) عطف على الضمير المرفوع المتصل، ولم يأت بتأكيد بضمير رفع منفصل، ولا فاصل بين المتعاطفين اكتفاءً بوجود (لا) الزائدة

(1) إعراب القرآن، تأليف الإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن النحاس المتوفى سنة 338هـ، تحقيق عبدالمنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، طبعة سنة 2009م، 38/2.

(2) المحرر الوجيز لأبي محمد عبدالحق بن عطية الأندلسي المتوفى سنة 546هـ، تحقيق السيد عبدالعال السيد إبراهيم، من مطبوعات رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية بدولة قطر، الطبعة الأولى 1411هـ – 1991م، 388/5.

(3) إملاء ما مَنَّ به الرحمن، تأليف أبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري المتوفى سنة 616هـ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1399هـ–1979م، 264/1.

للتأكيد فاصلة بين حرف العطف، والمعطوف، وهذا على قواعد البصريين، وأمّا الكوفيون فلا يشترطون شيئاً من ذلك[1].

وقال بهجت عبدالواحد صالح: (ولا آباؤنا) الواو: عاطفة. (لا) زائدة لتأكيد النفي (آباء): معطوفة على الضمير (نا) مرفوعة بالضمة. و(نا) ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة. ومعنى جواب (لو)، لو شاء الله لنهانا عن الشرك عن طريق رسول. و(لا) فصلت المعطوف عن معطوفه[2].

وقال محيي الدين الدرويش: (ولا آباؤنا) عطف على الضمير في (أشركنا)، وجاز العطف لوجود (لا) [3].

الخلاصة:

ويبدو أن القول الراجح إنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد تأكيده بضمير منفصل. وذلك نحو قولك (قمت وزيدٌ) لأن التاء بمنزلة الجزء من الفعل، فإذا عطفت عليه يكون بمنزلة عطف الاسم على الفعل وذلك لا يجوز، وهذا مذهب البصريين، والباقولي، وأمّا الكوفيون فقد أجازوا ذلك، وهو غير سديد.

وقد حسن العطف على الضمير (نا) في (أشركنا) لأنه جيء بلا تأكيداً، بينما يرى الباقولي أن المؤكد يجب أن يأتي قبل حرف العطف على تقدير: "ما أشركنا لا ولا آباؤنا".

---

(1)الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تأليف أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي المتوفى سنة 756هـ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى، 1406هـ-1986م، 210/5.

(2) الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، بهجت عبدالواحد صالح، دار الفكر للطباعة والنشر، والتوزيع عمان – الأردن، الطبعة الثانية، (د.ت) 350/3.

(3) إعراب القرآن الكريم وبيانه، تأليف الأستاذ محيي الدين الدرويش، دار ابن كثير، اليمامة للطباعة والنشر دمشق – بيروت، دار الاستاذ للشؤون الجامعية حمص – سورية، طبعة سنة 1408هـ-1988م، 263/3.

المسألة الثانية: هل يجوز دخول (إذا) على الفعل الماضي؟

يرى الباقولي أنه يجوز دخول إذا على الفعل الماضي، والحجة في ذلك قوله تعالى: چو ۋ ۋ ى ې ې ې چ[1].حيث قال:

إن قيل: (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان، فلم أدخله على (ضربوا) وهو فعل ماضي؟

فالجواب: أنه بمنزلة (إن) أصله الاستقبال ثم يدخل على الماضي فيقلبه إلى الاستقبال، كقولك: إن قمتْ قمتُ، فالمعنى: إنْ تَقُمْ أَقُمْ، فكذلك (إذا ضربوا) أي: إذا يضربون في الأرضِ، ويسافرون فيها[2].

وقال الفرَّاء: كان ينبغي في العربية أن يقال: وقالوا لإخوانهم إذْ ضربوا في الأرض، لأنه ماضٍ، كما تقول: ضربتُك إذْ قُمْتَ، ولا تقول ضربتُك إذا قُمْتَ. وذلك جائز، والذي في كتاب الله عربي حسُن، لأن القول وإنْ كان ماضياً في اللفظ فهو في معنى الاستقبال[3].

وقال الطبري: وإنّما قيل چو ۋ ۋ ى ې ې ې چ بإصحاب ماضي القول الحرف الذي لا يصحب مع الماضي منه إلا المستقبل، فقيل: وقالوا لإخوانهم ثم قيل: إذا ضربوا. وإنما يقال في الكلام: أكرمتك إذْ زرتني، ولا يقال: أكرمتُك إذا زرتني، لأن القول الذي في قوله (وقالوا لإخوانهم) وإنْ كان في لفظ الماضي فإنه بمعنى المستقبل[4].

---

(1) آل عمران: 156.

(2) كشف المشكلات 354/1.

(3) معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء المتوفى سنة 207هـ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة سنة 1980م، 243/1.

(4) جامع البيان في تأويل القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، المتوفى سنة 310هـ، تحقيق هاني الحاج، وعماد زكي البارودي، وخيري سعيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، 147/3.

وقال أبو البركات: إنما قال: إذا ضربوا فأتى بالفعل الماضي بعد (إذا) وهي للاستقبال، لأن (إذا) بمنزلة إنْ، وإنْ تنْقُل الفعل الماضي إلى معنى المستقبل، ألا ترى أنك تقول: إن قُمْتَ قُمْتُ. أي: أن تَقُمْ أقُمْ. فكذلك (إذا) لأنها تنزل منزلتها[1].

وأما السمين الحلبي فقد جمع آراء سابقيه من العلماء حيث قال:

قوله تعالى: (ﭐ ﭑ) (إذا) ظرف مستقبل فلذلك اضطربت أقوال المعربين هنا من حيث إنّ العامل فيها (قالوا) وهو ما ضي، فقال الزمخشري: (فإنْ قلت: كيف قيل "ﭐ ﭑ " مع "قالوا"؟ قلت هو حكاية حال ماضية كقولك "حين يضربون في الأرض". وقال أبو البقاء (أي العكبري): (ويجوز أنْ يكون "كفروا") و"قالوا" ماضيين، ويراد بهما المستقبل المحكي به الحال، فعلى هذا يكون التقدير: يكفرون، ويقولون...

قال السمين: ويجوز أنْ يُراد ب(قال) الاستقبال لا على سبيل الحكاية بل لوقوعه صلة للموصول صلح للاستقبال نحو: ﭽ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ[2]، وإلى هذا نحا ابن عطية، وقال: (ودخلت إذا – وهي حرف استقبال – من حيث "الذين" اسم مُبْهَمٌ يَعُمُّ من قال في الماضي ومَنْ يقول في الاستقبال، ومنْ حيث هذه النازلة تتصور في مستقبل الزمان) يعني فتكون حكاية حالٍ مستقبلة...[3].

وقال الإمام الشوكاني: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ إذا ساروا فيها للتجارة، أو نحوها، قيل إنَّ (إذا) هنا المفيدة لمعنى الاستقبال بمعنى (إذْ) المفيدة لمعنى المضي،

(1) البيان في غريب إعراب القرآن، تأليف أبي البركات بن الأنباري، تحقيق الدكتور طه عبدالحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 227/1.

(2) المائدة، 34.

(3) الدُّر المصونُ، 451/3-452.

وقيل: هي على معناها والمراد هنا حكاية الحال الماضية. وقال الزجاج: إذا هنا تنوب عمّا مضي من الزمان، وما ستقبل[1].

الخلاصة:

ويظهر من خلال الاستعراض لآراء العلماء الآنفة الذكر – رحمهم الله – أنه يجوز دُخول (إذا) على الفعل الماضي، وذلك لأن (إذا) بمنزلة (إنْ) و(إنْ) تنقل الفعل الماضي إلى معنى الاستقبال نحو قولك: إنْ قُمْتَ قُمْتُ، أي: إنْ تَقُمْ أقُمْ، فكذلك قوله:چ ې □ □ □ چ أيْ: إذا يضربون في الأرض، وهذا الكلام عربي حسن، وهوقول الباقولي وجل معربي القرآن، إذْ لم يلحظ خلاف في هذا.

المسألة الثالثة: هل يجوز الجر على الجوار؟

ذهب الباقولي إلى أنّه يجوز الجر على الجوار؛ ذلك لأن العرب – في كلامها – قد تعطي الشيء حكمَ الشيء إذا جاوره، وبيّن ذلك عند حديثه عن تفسير قوله تعالى:چ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿچ[2]. فقد قال: (ٿ) تقرأ بالجر، والنصب[3]. فمن نصبها عطفها على قوله: (پ) أي: وأغسلوا أيديكم إلى المرافق وأرحلكم إلى الكعبين وأمسحوا برؤوسكم.

ومن قال (ٿ) بالجر فهو جرٌّ على الجوار، كما قرأ بعضهم: (وكُلُّ أمْرٍ مُسْتَقَرٌّ) [1] التقدير: مستقرٌّ بالرفع إلا أنه جر مستقرّاً، لأنه جاور الاسم المجرور. وهو قوله: (أمرٍ) فكذلك ها هنا.

---

(1) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تأليف الإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى سنة 1250، تحقيق أبي حفص سَيّد بن إبراهيم بن صادق بن عمران، دار الحديث القاهرة، الطبعة الأولى، 1413هـ-1993م، 584/1.

(2) المائدة: 6.

(3) الجرُّ: قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وحمزة، والكسائي، ووافقهم عاصم برواية أبي بكر، والنصب قراءة باقي السبعة، (السبعة في القراءات) لابن مجاهد: 242، و(معاني القراءات) للأزهري: 143.

ومثله ما حكاه سيبويه من قولهم: جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ، أراد (خَرِبُ) فجر، لأنه جاور الاسم المجرور فهذا وجه الجر، دون ما قاله قوم من أنه مجرور لأنه معطوف على الرؤوس، وأنّ مسح الرجل واجبٌ[2].

وقال أبو عبيدة: (ث) مجرورة بالمجرورة التي قبلها، وهي مشتركة بالكلام من المغسول، والعرب قد تفعل هذا بالجوار، والمعنى على الأول، فكأن موضعه (واغسلوا أرْجلكمْ) [3].

وقال النحاس: فمن قرأ بالنصب جعل عطفاً على الأول أي: واغسلوا أرجُلكم، وقد ذكرنا الخفض إلا أن الأخفش، وأبا عبيدة يذهبان إلى أنّ الخفض على الجوار، والمعنى الغسل قال الأخفش، ومثله: (هذا جُحرُ ضبٍّ خَرِبٍ) وهذا القول غلط عظيم لأنّ الجوار لا يجوز في الكلام أنْ يقاس عليه... [4].

وقال مكي القيسي قوله:(ث)مَنْ نصبه عطفه على الأيدي، والوجوه، ومن خفضه عطفه على الرؤوس، وأضمر ما يوجب الغسل فالآية محكمة كأنَّه قال: وأرْجُلَكُمْ غسلاً...[5].

وقال أبو البركات بن الأنباري: قوله: (ث) قرئ بالنصب، والجر، فالنصب بالعطف على (أيديكم)، والتقدير: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم. والجر بالعطف على (رؤوسكم) وقدّر ما يوجب الغسل كأنه قال: أرجلكم غسلاً.

---

(1) القمر: 3.

(2) كشف المشكلات 399/1.

(3) مجاز القرآن صنعه أبي عبيدة معمر بن المثنى التميمي المتوفى سنة 210هـ، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية 1401هـ-1981م، 155/1.

(4) إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس 9/2.

(5) مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، المتوفى سنة 437هـ، تحقيق حاتم صالح الضامن، دار البشائر – دمشق، الطبعة الأولى، 1424هـ-2003م.

وقيل: هو مجرور على الجوار كقولهم: جحرُ ضبٍّ خَرِبٍ. وهو قليل في كلامهم[1].

وقال العكبري: ويقرأ بالجر (أي: أرجلكم) وهو مشهور أيضاً كشهرة النصب. وفيها وجهان:

أحدهما: أنها معطوفة على الرؤوس في الإعراب والحكم مختلف، فالرؤوس ممسوحة، والأرجل مغسولة، وهو الإعراب الذي يقال هو على الجوار، وليس بممتنع أنْ يقع في القرآن لكثرته فقد جاء في القرآن، والشعر...

الوجه الثاني: أنْ يكونَ جر الأرجل بجار محذوف، تقديره: وافعلوا بأرجلكم غسلاً، وحذف الجار، وإبقاء الجر جائز... [2].

الخلاصة:

يلحظ في إعراب(ث) بالجر وجهين:

الأول: أنه مجرور على الجوار، ومثله قول العرب، هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ، فقد جرُّوا خرب مع أنها صفة لجحر المرفوعة؛ لأنهم راعوا فيها المجاورة.

والنحاس يرى أن هذا القول غلط عظيم، لأن الجوار لا يجوز في الكلام أنْ يقاس عليه.

الوجه الثاني: أنّه معطوف على الرؤوس، والحكم مختلف، فالرؤوس ممسوحة، والأرجل مغسولة.

وقد أنكر السيرافي، وابن جني الجر على الجوار[3]. ويبدو أن القول بجواز الجر على الجوار هو الراجح، وذلك – كما ذكرنا آنفاً – أن العرب في كلامها قد تعطي

(1) البيان 284/1.

(2) التبيان في إعراب القرآن تأليف أبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري المتوفى سنة 616هـ، شركة القدس للتصدير والاستيراد، الطبعة الأولى 1428هـ-2008م، 364/1.

(3) ينظر في الخصائص لابن جني 192/1.

الشيء حكمَ الشيءِ إذا جاوره، وليس بممتنع أنْ يقعَ في القرآن لكثرته. وهو قول الجمهور والباقولي.

المسألة الرابعة: هل يجوز عطف الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار؟

اختلف النحويون في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، فذهب الكوفيون إلى أن يجوز العطف على الضمير المخفوض، وذلك نحو قولك "مَرَرْتُ بك وزيدٍ"، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز[1].

ويظهر أن الباقولي مع البصريين في أنّه لا يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، ويلاحظ ذلك عند حديثه عن قوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹچ[2]. حيث قال:

وقرئ (والأرحام) بالجر والنصب[3]، والنصب أحسن، لأن المعنى: واتقوا الله واتقوا الأرحام أنْ تقطعوها والجر بالعطف على الهاء المجرورة بالباء، أي: تساءلون به وبالأرحام. وهذا جائز عند الكوفيين دون البصريين، لأنّ البصريين لا يرون عطف الظاهر المجرور على المضمر المجرور إلا بإعادة الجار[4].

وقال الفراء وقوله: چ ٹ ٹ ٹ ٹچ فنصب الأرحام؛ يريد واتقوا الأرحام أنْ تقطعوها. حدثني شريك بن عبدالله عن الأعمش عن إبراهيم[5] أنه خفض الأرحام، هو كقولهم: بالله والرحم، وفيه قبح؛ لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كنيَ عنه... [6].

---

(1) ينظر في الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري 463/2-466.

(2) النساء:1.

(3) الجر قراءة حمزة، والنصب قراءة باقي السبعة (السبعة في القراءات) 226، و(التبصرة) 472.

(4) كشف المشكلات 365/1.

(5) هو إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي توفى سنة 96هـ.

(6) معاني القرآن 252/1.

وقال الأخفش: (والأرحامَ) منصوبة، أي: اتقوا الأرحامَ، وقال بعضهم: (والأرحامِ) جر، والأول أحسن، لأنّك لا تجري الظاهر المجرور على المضمر المجرور[1].

وقال الزجاج: القراءة الجيدة نصب الأرحام. المعنى: واتقوا الأرحام أنْ تقطعوها، فأمّا الجَرُّ في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر... [2].

وقال النحاس[3]: (والأرحامَ) نصب أي: واتقوا الأرحام أن تقطعوها، وقرأ إبراهيم، وقتادة، وحمزة (والأرحام) بالخفض، وقد تكلم النحويون في ذلك. فأمّا البصريون فقال رؤساؤهم: هو لحن لا تحل القراءة به، وأمّا الكوفيون فقالوا: هو قبيح، ولم يزيدوا على هذا ولم يذكروا علة قبحه فيما علمته. وقال سيبويه: لم يعطفْ على المضمر المخفوض لأنّه بمنزلة التنوين، وقال أبو عثمان المازني: المعطوف، والمعطوف عليه شريكان لا يدخل في أحدهما إلا ما دخل في الآخر، فكما لا يجوز مرَرْتُ بزيد وبك، وكذا لا يجوز مَرَرْتُ بلُ وزيد، وقد جاء في الشعر كما قال:

فاليَوْمَ قَدْ بِتَّ تَهْجُونا وتشتِمُنَا ** فاذْهَبْ فَمَا بِك والأيَامِ مِنْ عَجَبِ[4].

(والشاهد فيه "فما بك والأيام" حيث عطف الأيام على الضمير المجرور في بك دون إعادة الجار وهو شاذ) وقال مكي القيسي: (والأرحام) من نصبه عطفه على اسم الله تعالى، أي واتقوا الأرحام أنْ تقطعوها، ويجوز أن يكون على موضع (به) كما تقول: مررْتُ بزيد وعمراً بعطفه على موقع بزيد لأنه مفعول به في موضع

(1) معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري المتوفى سنة 215هـ، تحقيق فائز فارس، الطبعة الثانية 1401هـ-1981م، 224/1.

(2) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق دكتور عبدالجليل عبده شلبي، منشورات المكتبة العصرية بيروت، صيدا، 2/2.

(3) إعراب القرآن 340/1.

(4) ورد البيت بلا نسبة في الكتاب 383/2ق، وشرح ابن عقيل الشاهد رقم 298، والخزانة 123/5.

نصب وإنما ضعف الفعل فتعدي بحرفٍ، ومن خفضه عطفه على الهاء في (به)... وهو قبيح عند سيبويه لأنَّ المضمر المخفوض بمنزلة التنوين لأنَّه يعاقب التنوين في مثل: غلامي، وغلامك، وداري، ودارك ونحوه... فلا تعطف على ما قام مقام التنوين كما لا تعطف على التنوين... [1].

وقال العبكري: (والأرحام) يقرأ بالنصب وفيه وجهان: أحدهما معطوف على اسم اللهِ: أي واتقوا الأرحام أنْ تقطعوها، والثاني هو محمول على موضع الجار والمجرور كما تقول مَرَرْتُ بزيدٍ وعمراً، والتقدير: تعظمونه والأرحام، لأنّ الحلف به تعظيم له. ويُقْرَأ بالجر قيل هو معطوف على المجرور، وهذا لا يجوز عند البصريين، وإنّما جاء في الشعر على قبحه، وأجازه الكوفيون على ضعف، وقيل الجر على القسم، وهو ضعيف أيضاً لأنَّ الأخبار وردت بالنهي عن الحلف بالآباء، ولأنَّ التقدير في القسم: وبربِّ الأرحام، هذا قد أغنى عنه ما قبله، وقد قرئ شاذاً بالرفع وهو مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: والأرحام محترمة أو واجبٌ حرمتُها[2].

وقال محي الدين الدرويش: (والأرحامَ) عطف على اللهِ وفي هذا تنويه بمنزلة القرابة، ووجوب البر بها، ومراعاتها[3].

الخلاصة:

يبدو أن المذهب الراجح هو عدم جواز العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار، وهو مذهب سيبويه، وجمهور البصريين، والباقولي، وذلك للآتي:

(1) مشكل إعراب القرآن 187/1.

(2) إملاء ما مَنَّ به الرحمن 165/1.

(3) إعراب القرآن الكريم وبيانه 148/2.

أ- لأن المضمر المجرور بمنزلة التنوين لأنه يعاقب التنوين في مثل: غلامي، وغلامك، وداري، ودارُك ونحوه، فلا يعطف على ما قام مقام التنوين، كما لا يعطف على التنوين.

ب- ولأنَّ الكوفيين الذين يجوزون العطف على الضمير المجرور، هم كذلك يرون فيه قبح.

إذن فالقراءة الجيدة في قوله (الأرحام) هي قراءة النصب، والمعنى: واتقوا الأرحام أنْ تقطعوها.

المسألة الخامسة: هَلْ يَجُوْزُ مَجِيْءُ المُضَارِعِ بمضي الماضي؟

يرى الباقولي أنَّه يجوز مجيْء المضارع بمعنى الماضي، وهو أمر جائز عند جمهور النحويين كذلك، وذلك لكثرة وروده في كلام العرب، وحجة الباقولي في ذلك قوله تعالى:چ ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ چ[1]حيث قال في تفسير هذه الآية[2]:

أي: فَلِم قتلتم؟ فوضع المستقبل موضع الماضي، والدليل عليه قوله: چ ۀ ہ ہ ہ ہ چ[3].

وقال الفراء: وقوله:چ ں ڻ ڻ ڻ ۀ ہ ہ چ يقول القائل: إنَّما (تقتلون) للمستقبل فكيف قال: (مِنْ قَبْلُ)؟ ونحن لا نجيز في الكلام أنا أضربُك أمس، وذلك جائز إذا أرَدْتَ بتفعلون الماضي، ألا ترى أنَّك تُعَنِّفُ الرجل بما سلف من فعله فتقول: وَيْحَك لمَ تكذب! لِمَ تُبغضُ نفسك إلى النّاس! ومثله قوله الله تعالى:چ ٱ ب ب ب ب پ پ پ پچ[4].ولم يقُلْ ما تَلَتْ الشياطين، وذلك عربي كثير في الكلام...[5].

---

(1) البقرة، 91.

(2) كشف المشكلات 216/1.

(3) البقرة: 91.

(4) البقرة: 102.

(5) معاني القرآن 60/1-61.

وقال الأخفش: و(تقتلون) في معنى (قَتَلْتُمْ)... [1].

وقال الطبري: فإنْ قال قائل: وكيف قيل: (فَلَم تقتلون أنبياء الله من قَبْلُ) فابتدأ الخبر على لفظ المستقبل، ثمَّ أخبر أنه قد مضى؟ قيل: إنَّ أهل العربية مختلفون في تأويل ذلك، فقال بعض البصريين: معنى ذلك: فلم قتلتم أنبياء اللهِ من قبل؟ كما قال جلَّ ثناؤه:چ ٱ ٻ ٻ ٻ چ أي: ما تَلَتْ... وقال بعضُ نحويي الكوفيين: إنَّما قيل: (فلم تقتلون أنبياءَ اللهِ من قبل) فخاطبهم بالمستقبل من الفعل ومعناه الماضي، كما يُعَنِّفُ الرجلُ الرجلَ على ما سلف منه من فعل فيقول له: وَيْحَكَ لِمَ تكذب، ولِمَ تبغَّضُ نفسك إلى الناس... [2].

وقال ابن عطية: وجاء (تقتلون) بلفظ الاستقبال وهو بمعنى المضي لمّا ارتفع الإشكال بقوله: (مِنْ قبلُ)، وإذا لم يشكل فجائز سَوْقُ الماضي بمعنى المستقبل، وسوق المستقبل بمعنى الماضي... وفائدة سوق الماضي في موضع المستقبل الإشارة إلى أنّه في الثبوت كالماضي الذي قد وقع، وفائدة سوق المستقبل في موضع الماضي الإعلام بأنَّ الأمر مستمر، ألا ترى أنَّ حاضري محمد ﷺ لمّا كانوا راضين بفعل أسلافهم بَقِيَ لهم من قتل الانبياء جزءٌ... [3].

الخلاصة:

ويتبين أن قوله: (ٹ ٹ) ورد بمعنى: (فَلِمَ قتلتم) أي: قد جاء المضارع بمعنى الماضي، وذلك كثير جائز إذا أريد بتفعلون معنى الماضي، فقد ورَدَ في كلام العرب ما يؤيد هذا قال الشاعر:

---

(1) معاني القرآن 139/1.

(2) جامع البيان 500/1-501.

(3) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبدالحق بن عطية الأندلسي، تحقيق الرحالي الفاروق، وآخرين، الطبعة الأولى 1398هـ-1977م، 395/1-396.

وَلَقَدْ أَمُرُّ على اللّئيمِ يسبُّنِي ** فمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ: لا يَعْنِيْنِي[1].

والشاهد فيه قوله: (ولقد أمُرُّ) أيْ: ولقد مَرَرْتُ، فورد المضارع بمعنى الماضي بدليل قوله: (فَمَضَيْتُ).

وقول الآخر:

إذا ما انْتَسَبْنَا لمْ تَلِدْني لئيمةٌ ** وَلَمْ تَجِدي من أنْ تُقَرِّي بها بُدَّا[2].

والشاهد فيه قوله: (لم تَلِدْني) أيْ: ما ولدتني.

ولهذا لم يلحظ خلاف بين العلماء في جواز مجيْء المضارع بمعنى الماضي.

المسألة السادسة: هَلْ يجوز تقديم وخبر (ليس) على اسمها؟

أشار الباقولي إلى جواز تقديم خبر ليس على اسمه، وذلك من خلال حديثه عن قوله تعالى: چپ پ پ پ چ[3]حيث أشار إلى أن قوله (البرَّ) قرِئ برفع الرَّاء ونصبها[4].

(1) البيت من الكامل وقد نسب في كتاب سيبويه إلى رجل من بني سلول، ونسب في الأصمعيات: 126 إلى شمر بن عمرو الحنفي. كما نسب في حماسة البحتري: 171 إلى عميرة بن جابر الحنفي، وهو في كتاب سيبويه 24/3ن، والخصائص 330/3 و332، ومغني اللبيب: 110 شاهد رقم (151)، وخزانة الأدب 375/1، وورد البيت كذلك في الديوان المسمى: مجموع أشعار العرب للبروسي: 74، وهو منسوب إلى شمر بن عمرو الحنفي.

(2) البيت من الطويل، وهو لزائر بن صعْصَعَة يعرِّضُ بزوجته وكانت أمَّها سرية، وهو في مغنى اللبيب: 38 شاهد رقم (29)،ومعاني القرآن للفراء 60/1، والمعنى: أي يتبينُ أني ما ولدتني لئيمة.

(3) البقرة: 177.

(4) النصب: قراءة حمزة، ووافقه عاصم برواية حفص. والرفع: قراءة باقي السبعة. (السبعة في القراءات) 176، و(معاني القراءات) 69.

قال: فالرفع على أنْ يكون اسم (ليس) و(أنْ تولوا) في موضع النصب خبر (ليس) أي: (ليس البرُّ توليكم).

ومن نصب جعل (البر) خبر (ليس)، وأنْ تولّوا) في موضع الرفع اسم (ليس).

واختار أبو علي النصب، لأنَّ (أنْ) أعرف من (البر)؛ لأنَّ (أنْ) لا توصف كما لا يوصف المضمر، والمضمر أعرف المعارف. ولهذا أجمعوا على نصب قوله: (فما كان جَوابَ قَوْمِهِ إلا أنْ قالوا)[1]، وقوله: چ ې ې ې ې ى ى چ[2]، وما أشبهما[3].

وقال النحاس: (ليس البرُّ...) اسم ليس والخبر (أن تولوا) وقرأ الكوفيون (ليس البرَّ أنْ تُوَلُّوا) جعلوا (أنْ) في موضع رفع والأول بغير تقديم ولا تأخير، وفي قراءة أُبَيّ، وابن مسعود (ليس البِرُّ بأنْ تولوا) فلا يجوز في البَّر ها هنا إلا الرفع... [4].

وقال الأزهري: وقرأ حفص، وحمزة (ليس البرَّ) بالنصب، وقرأ الباقون: (ليس البرُّ) رفعاً. والاختيار الرفع؛ لأن (ليس) يرفع الاسم الذي يليه، ومَنْ نصب فعلى أنَّه جَعَل اسم (ليس) "أنْ تولوا" و(البرَّ) خبره، وهو جائزٌ، والرفع أجود القراءتين... [5].

وقال جارُ اللهِ الزمخشري: وقرِئ و(ليس البرَّ) بالنصب على أنَّه خبر مقدم. وقرأ عبدالله (أي ابن مسعود) (بأنْ تولوا) على إدخال الباء على الخبر للتأكيد كقولك: ليس المنطلق بزيد[6].

---

(1) النمل:56.

(2) النور: 51.

(3) كشف المشكلات، 256/1.

(4) إعراب القرآن 279/1.

(5) معاني القراءات تصنيف الشيخ الإمام أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، المتوفى سنة 370هـ، تحقيق محمد بن عبدالسعباني، دار الصحابة للتراث بطنطا: 69.

(6) الكشاف تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي المتوفى سنة 538هـ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1397هـ-1977م، 330/1.

وقال ابن عطية: وقرأ أكثر السبعة برفع الرَّاء، والبرَّ اسم (ليس)، قال أبو علي: (ليس) بمنزلة الفعل فالوجه أنْ يليها الفاعل ثُمَّ المفعول.

قال القاضي أبو محمد رحمه الله:

مذهب أبي علي أنَّ (ليس) حرف، والصواب الذي عليه الجمهور أنَّها فعل. وقرأ حمزة، وعاصم في رواية حفص: (ليس البرَّ) بنصب الراءِ، وجعل (أنْ تُوَلُّوا) بمنزلة المضمر، إذْ لا يوصف كما لا يوصف المضمر، والمضمر أولى أن يكون اسماً يخبر عنه[1].

وقال أبو البركات: قرِئ (البرّ) بالرفع، والنصب فالرفع على أنه اسم (ليس)، و(أنْ تولوا) خبرها، أي: ليس البرُّ توليَتكم.

والنصب على أنْ يكون (البر) خبر (ليس) و(أنْ تولوا) اسمها، وَرَجَّحَهُ النحويون لأنَّ أنْ المصدرية مع صلتها أعرف من البر لأنّها لا توصف كما لا يوصف المضمر، والمضمر أعرف المعارف، فلمَّا أشبهتْ أعرف المعارف كان جعلها الاسم أولى... [2].

وقال العبكري قوله تعالى: (ليس البر) يُقْرَأ برفع الرَّاءِ يكونُ (أنْ تولوا) خبر (ليس) وقَوِي ذلك، لأن الأصل تقديم الفاعل على المفعول، وَيُقَرأ بالنصب على أنَّه خبر (ليس)، و(أنْ تولوا) اسْمُها وقَوِيَ ذلك عنْدَ مَنْ قَرَا به؛ لأنَ (أنْ تُوَلُّوا) أعرف من البَّر؛ إذْ كان كالمُضْمَرِ في أنَّه لا يُوْصَفُ، ومن هُنا قَوِيَتْ القراءة بالنصب في قولهِ: (فما كان جَوَاب قَوْمِهِ)[3].

وقال الألوسي: ... وقرأ حمزة وحفص (البرَّ) بالنصب، والباقون بالرفع، ووجه الأول أنْ يكون خبراً مقدماً... وحسن ذلك أنَّ المصدر المؤوَّل أعرف من المحلى

(1) المحرر الوجيز 78/2.

(2) البيان 138/1.

(3) التبيان 126/1.

بـالألف والـلام؛ لأنَّـه يشـبه الضـمير مـن حيـث أنَّـه لا يوصـف، ولا يوصـف بـه، والأعرف أحقٌّ بالأسمية... [1].

وقال الدكتور محمود سليمان ياقوت في إعراب قوله:چ ب ب ٻ ٻ پ چ

ليس: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، وهو فعل جامد، أي غير متصرف، من أخوات (كان) يرفع المبتدأ، وينصب الخبر.

البرَّ: خبر (ليس)مقدم منصوب وعلامة نصبة الفتحة.

أنْ: حـرف مصـدر ونصـب، واسـتقبال مبنـي علـى السـكون. تولـوا: فعـل مضـارع منصـوب ب(أنْ) والفعـل فـي تأويـل مصـدر فـي محـل رفـع اسـم (لـيس) مـؤخر، والجملة من (ليس) واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب استئنافية.

وجوهكم: (وجوه) مفعول بـه منصـوب، وعلامـة نصبه الفتحـة، وهو مضـاف و(كم) ضمير متصل مبني على السكون في جر مضاف إليه[2].

الخلاصة:

يتضحُ أنَّ مسألة تقديم خبر ليس على اسمه مسألة تكاد تكون توافقية بين النحاة، حيث إنَّ أكثر النحاةِ لا يمنعون تقديم خبرها على اسمها، بينما قليل من النحويين لا يحسنون هذا الأمر بل يقولون بالأصل، والأصل في (ليس) أنْ يتقدمَ اسمُها على خبرها.

(1) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، المتوفى سنة 1270هـ، دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان، 45/1.

(2) إعراب القرآن الكريم، تأليف الدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية إسكندرية، طبعة سنة 1993م، 83/2.

وإنَّما الخلاف المشهور الذي احتدم بين نحويي الكوفة، والبصرة هو في مسألة تقديم خبر (ليس) عليها.

وأمّا قوله (البرّ) فقد قرئ برفع الرّاء ونصبها، فالرفع على أنْ يكون البر اسم (ليس)، وأنْ تولوا خبرها، والنصب على أنْ يكونَ البر خبر مقدم وأنْ تولوا اسمها.

ومن النحويين من اختار قراءة الرفع، وهي قراءة الجمهور من السبعة إلا حمزة، وعاصم في رواية حفص، ومنهم من اختار قراءة النصب، ولكلٍّ حُجَتُهُ:

فحجة الذين اختاروا الرفع أنَّ (ليس) الأصل فيها أن يليها الاسم ثمَّ الخبر، كما أنَّ الفعل الأصل فيه أن يليه الفاعل ثم المفعول.

بينما حجة الذين اختاروا النصب أنَّ (أنْ) المصدرية مع صلتها أعرف من البر، لأنَّها لا توصف كما لا يوصف المضمر، والمضمر أعرف المعارف، فلما أشبهتْ أعرف المعارف كان جعلها الاسم أولى.

وأمّا الباقولي فيلاحظ أنّه لم يرجح قراءة على أخرى، وإنّما فقط قال: واختار أبو علي النصب.

ويرى الباحثان أنَّ القراءتين حسنتان جيدتان؛ وذلك لتساوي الحجتين عندهما في المنطق.

الخاتمة:

بحمد الله وتوفيقه قد توصل هذا البحث الذي جاء بعنوان: بعض المسائل النحوية عند الباقولي من خلال كتابة (كشف المشكلات في إعراب القرآن) إلى نهايته، وقد توصل الباحثان من خلاله إلى النتائج التالية:

1- اعتمد الباقولي في كثير من آرائه النحوية على من سبقه من النحويين.

2- الجانب الأساسي للباقولي في كتابه (كشف المشكلات) هو بيان الإعراب للآيات التي ذكرها، وبيان القراءات فيها.

3- اهتم الباقولي اهتماماً شديداً بالقراءات القرآنية، وذلك لأنها من العناصر المهمة التي اعتمد عليها النحاة في تقويم النحو.

4- لم يذكر الباقولي علامة واحدة من علامات الإعراب الأصلية أو الفرعية، وإنما كان يقول: هذا في محل رفع، أو في محل نصب، أو في محل جرٍّ، وهكذا، وهذا شأن كل القدامى من معربي القرآن.

5- الباقولي وافق البصريين في كثير من الآراء النحوية مما يشير إلى أنه بصرى المذهب.

قائمة المصادر والمراجع:

1. الأصمعيات، اختيار الأصمعي أبي سعيد عبدالملك بن قريب بن عبدالملك المتوفى سنة 216هـ، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، 1964م.
2. إعراب القرآن الكريم الميسر، إعداد الأستاذ الشيخ عبدالغفور خليل، تقديم الأستاذ محمود سليمان ياقوت، والأستاذ الدكتور عبده الراجحي، دار الصحابة للتراث بطنطا (د.ت).
3. إعراب القرآن الكريم وبيانه، تأليف الأستاذ محي الدين الدرويش، دار ابن كثير، اليمامة للطباعة والنشر دمشق، بيروت، دار الأستاذ للشؤون الجامعية حمص سورية 1408هـ– 1988م.
4. إعراب القرآن الكريم، تأليف الدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1993م.
5. إعراب القرآن، تأليف الإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن النحاس المتوفى سنة 338هـ، تحقيق عبدالمنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2009م.
6. الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، بهجت عبدالواحد صالح، دار الفكر، عمان – الأردن، الطبعة الثانية (د–ت).
7. الأعلام، تأليف خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين بيروت، الطبعة الخامسة، 1980م.
8. إملاء ما مَنَّ به الرحمن، تأليف، أبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبد الله العكبري المتوفى سنة 616هـ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى 1399هـ– 1979م.
9. انباه الرواة على أبناء النحاة، تأليف جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، دار الكتب المصرية 1369هـ – 1950م.

10. الإنصاف في مسائل الخلاف، تأليف كمال الدين أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري المتوفى سنة 577هـ، المكتبة العصرية صيدا – بيروت 1419هـ – 1998م.
11. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية 1399هـ – 1979م.
12. البيان في غريب إعراب القرآن، تأليف أبي البركات بن الأنباري، تحقيق الدكتور طه عبدالحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م.
13. التبصرة في القراءات السبع للإمام المقرئ أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي المتوفى سنة 437هـ، تحقيق الدكتور محمد غوث الندوي، الدار السلفية (الهند)، الطبعة الثانية، 1402هـ– 1982م.
14. التبيان في إعراب القرآن، تأليف أبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري المتوفى سنة 616هـ، شركة القدس للتصدير والاستيراد، الطبعة الأولى 1428هـ– 2008م.
15. جامع البيان في تأويل القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة310هـ، تحقيق هاني الحاج، وعماد زكي البارودي، وخيري سعيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة (د.ت).
16. الجدول في إعراب القرآن صرفه وبيانه، تصنيف محمود صافي، دار الرشيد دمشق – بيروت، مؤسسة الإيمان، بيروت – لبنان، الطبعة الرابعة 1418هـ– 1998م.
17. الجني الداني في حروف المعاني صنعه الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى 1413هـ– 1992م.

18. خزانة الأدب ولب لُباب العرب، تأليف عبدالقادر بن عمر البغدادي المتوفى سنة 1093هـ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الرابعة 1418هـ- 1997م.
19. الخصائص، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة 392هـ، تحقيق الدكتور عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمي بيروت (د.ت).
20. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تأليف أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي المتوفى سنة 756هـ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى 1406هـ- 1986م.
21. ديوان عمر بن أبي ربيعة، شرح د. يوسف شكري فرحات، دار الجيل بيروت.
22. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي المتوفى سنة 1270هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان (د.ت).
23. السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة (د.ت).
24. شرح بن عقيل على ألفية بن مالك، ومعه كتاب منحه الجليل بتحقيق شرح بن عقيل، تأليف محمد محي الدين عبدالحميد، دار التراث القاهرة، الطبعة الأولى، 1420هـ- 1999م، الطبعة الثانية 1426هـ- 2005م.
25. فتح القدير، تأليف الإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى سنة 1250هـ، تحقيق أبي حفص سيد بن إبراهيم بن صادق بن عمران، دار الحديث القاهرة، الطبعة الأولى 1413هـ- 1993م.
26. الكتاب لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المتوفى سنة 180هـ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى (د-ت).
27. الكشاف، تأليف أبي القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي المتوفى سنة 538هـ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1397هـ- 1977م.

28. كشف الظنون لمصطفى بن عبدالله المعروف بحاجي خليفة المتوفى سنة 1067هـ – دار الفكر بيروت، 1410هـ – 1990م.
29. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات لنور الدين أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي، المتوفى سنة 543هـ، تحقيق الدكتور عبدالقادر عبدالرحمن السعدي، دار عمار للنشر والتوزيع – عمان، الطبعة الأولى، 1421هـ – 2001م.
30. مجاز القرآن صنعه أبي عبيدة معمر بن المثنى التميمي المتوفى سنة 210هـ، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية 1401هـ– 1981م.
31. مجموع أشعار العرب للبروسي، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت (د،ت).
32. المحرر الوجيز لأبي محمد عبدالحق بن عطية الأندلسي المتوفى سنة 546هـ، تحقيق السيد عبدالعال السيد إبراهيم، من مطبوعات المحاكم الشرعية والشؤون الدينية بدولة قطر، الطبعة الأولى 1411هـ – 1991م.
33. معاني القراءات تصنيف أبي منصور الأزهري محمد بن أحمد المتوفى سنة 370هـ، تحقيق الدكتور محمد بن عبدالسعباني، دار الصحابة للتراث بطنطا (د.ت).
34. معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة 207هـ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م.
35. معاني القرآن للأخفش أبي الحسن سعيد بن سعدة المجاشعي البلخي البصري المتوفي سنة 215هـ، تحقيق فائز فارس، الطبعة الثانية 1401هـ– 1981م.
36. معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق دكتور عبدالجليل عبده شلبي، منشورات المكتبة العصرية بيروت، صيدا (د،ت).
37. معجم الأدباء، أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تصنيف أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي المتوفى سنة 626هـ، دار الكتب العلمية – بيروت لبنان (د،ت)..

38. معجم المؤلفين، تأليف عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت 1414هـ – 1993م.
39. مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين ابن هشام الأنصاري المتوفى سنة 761هـ، تحقيق الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر بيروت – لبنان، الطبعة الأولى 1419هـ– 1998م.
40. نكت الهميان في نكت العميان، تأليف صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي المتوفى سنة 764هـ، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان 1428هـ – 2007م.
41. هدية العارفين، تأليف إسماعيل باشا البغدادي، وكالة المعرفة الجليلة استانبول، مكتبة المثنى بغداد 1951م.